

"من مفارقات التنمية والثقافة الاجتماعية في السياق العربي"

ورقة د. فايز الصيّاغ

المؤتمر الثامن للجمعية الاقتصادية العمانية

التنمية الاجتماعية بين المزايا و الاستدامة

مسقط ، سلطنة عمان ، مسقط، ١٨-١٩ أكتوبر ٢٠١٥

"من مفارقات التنمية والثقافة الاجتماعية في السياق العربي"

تتناول هذه الورقة موضوع التنمية المستدامة في مقاربة قد تبدو مختلفة عن تلك التي درج المحللون والخبراء الآخرون على انتهاجها في الأغلبية الغالبة من الدراسات التي تتمحور حول هذه القضية الحيوية.

وفي غمرة الأزمات والتطورات التي تعصف بأغلب المجتمعات العربية في هذا الآونة، قد يكون من دواعي الحرج أن نتحدث عن قضايا أقل أهمية، من نوع المفارقات التي تشهدها حياتنا المعاصرة، ونواحي التفاوت، بل التوتر بين التوجهات القيمية والمثل العليا التي نعلي من شأنها من جهة، ومستوى ما بلغناه من تطورات مادية وتكنولوجية في سيرورات التنمية الاجتماعية من جهة أخرى. غير أن نظرة متأنية إلى بعض هذه المفارقات ستبين لنا أن بعض جوانبها قد لا يكون في المدى المتوسط والبعيد أقل خطرا من سلسلة الكوارث التي نشهدها في العالم العربي الآن.

والظاهرة التي سأطرق إليها الآن هي ما اصطلح العلماء الاجتماعيون منذ زمن بعيد على تسميته "التلكؤ الثقافي" Cultural Lag وهو بالتأكيد غير التخلف الثقافي Cultural Backwardness. فالمصطلح الأخير، بدلالاته السلبية يشير إلى قصور المجتمع، أو عجزه، عن تحقيق مستويات مناسبة من النمو والارتقاء في جملة العناصر الإبداعية المولدة للمنتجات الفكرية والعلمية والأدبية والفنية بأنواعها كافة. أما التلكؤ الثقافي فيشير إلى الفجوة، بل الجفوة وعدم الانسجام بين المنظومة القيمية التي توجه أنماط السلوك والمواقف في المجتمع أو في قطاعات معينة منه من ناحية، ومظاهر التنمية التي تكون قد تحققت آنذاك في مجالات الحياة المادية العيانية الملموسة، على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتكنولوجية.

ولا شك في أن التغيّر المادي في المجتمع يحدث ويتجلى بصورة أكثر سرعة ووضوحا من التغيّر في منظومات القيم والتوجهات والقواعد والأعراف الاجتماعية التي لا تتبدّل في طفرات أو نزوات بين عشية

وضحاها، بل تتغيّر في صيرورة بطيئة قد تستغرق عدة أجيال. وقد وضع عالم الاجتماع الأميركي وليام أوغبرن William Ogburn الخطوط العريضة لنظرية التلكؤ الثقافي في كتاب نشره في عشرينيات القرن الماضي حول التغيّر الاجتماعي وعلاقته بالتوجهات الثقافية⁽¹⁾. وخلص فيه إلى أن عناصر الثقافة الاجتماعية غير المادية كثيرا ما تقاوم التغير وتراوح مكانها وتحافظ على سطوتها ونفوذها الاجتماعي لفترات زمنية طويلة، مع أنها قد تضطر في اغلب الأحيان إلى أن تغذ الخطبى للحاق بالمتغيرات المادية والتكيف مع ضروراتها. ومن الأمثلة التي ساقها أوغبرن على شيوع ظاهرة التلكؤ في المجتمعات كلها، وإن بدرجات متفاوتة، أن عشرات الآلاف من السيارات والعربات كانت تذرع شوارع المدن الرئيسية في الولايات المتحدة ولا ضابط لها ولا رابط قبل أن تفكر السلطات بوضع قوانين السير والمرور والإضاءة ثم الإشارات. وكثيرا ما يتحدث المحللون المعاصرون عن عشرات من حالات التلكؤ الثقافي الإشكالية التي بدأت تبرز في الغرب أساسا ويتجلى فيها التضارب بين الأعراف الأخلاقية من جهة والانجازات الطبية من جهة أخرى مثل حالات أطفال الأنابيب والقتل الرحيم وعلوم الوراثة والزراعة المهجنة عموما. غير أن ظواهر التلكؤ الثقافي التي تشهدها المجتمعات في البلدان العربية وفي العالم الثالث عموما، هي من النوع الأوسع انتشارا والأضخم حجما والأكثر خطرا.

وينبغي الإشارة هنا إلى أن التلكؤ الثقافي ليس ظاهرة فردية أو شخصية أو عارضة، بل هو ظاهرة جماعية تتسم بقدر من الاستقرار والثبات لفترة زمنية محدودة. وقد تكون هذه الظاهرة أقرب إلى ما أسماه ماكس فيبر Max Weber "النموذج المثالي" Ideal Type⁽²⁾، وهو مفهوم مجرد يضم العناصر التي يفترض أن تكون قائمة وناشطة في مجتمع ما في أكثر حالاته تكاملا. ومن هذه النماذج مفهوم لاستثمار الذي يفترض استغلال الربح المتأتي عن تشغيل مشروع اقتصادي ما في استثمار جديد يفضي إلى مزيد من التراكم في رأس المال: أو مفهوم البنية البيروقراطية التي تتوفر فيها مجموعة من الخصائص الرئيسية مثل الأهداف الواضحة وتحديد المسؤوليات الإشرافية والتسلسل الإداري والأوصاف الوظيفية.

كنا قد أسلفنا أن ثمة اختلافا جوهريا بين ظاهرة التلكؤ بدلالاتها السلبية وظاهرة التلكؤ باعتبارها مصطلحا محايدا لا يمكن الحكم عليها أخلاقيا أو تقييميا على نحو سلبي أو إيجابي أو تصنيفها بوصفها صوابا أو خطأ. غير أن المفارقة بين المنظومة الاجتماعية القيمة من جهة، وأحد جوانب السيرورة التنموية من جهة أخرى تمثل تحديات اجتماعية جدية قد يسفر استمرارها عن مآزق عظيمة الخطر مثل الانفجار السكاني أو متلازمة الفقر/البطالة/الهجرة الداخلية والإقليمية والدولية. وتشير جملة التقارير

الاقتصادية والتنمية العربية والدولية^(٤) إلى أن أقطار الخليج العربي، على الرغم من ضخامة مواردها النفطية ومشروعاتها التنموية، ليست بعيدة كل البعد عن دائرة المخاطر تلك أو تداعياتها الجسيمة.

شبح المالتوسية يخيم مجددا

على هامش المآزق الكارثية التي تواجهها أكثر المجتمعات العربية الآن، سأستهل مسلسل المفارقات ذلك بالتطرق إلى إحدى القضايا الأكثر جدية في حياتنا المعاصرة. فالحكمة القرآنية الخالدة تؤكد أن "المال والبنون زينة الحياة الدنيا...." (الكهف: ٤٦). وتُعزِّز هذا التوجهَ القيميَّ المقولةُ الشعبية السائدة المتداولة في أوساط قطاعات شعبية واسعة من أن "الخلف"، أي البنين، سيكونون بمثابة شبكة أمان ضد الشيخوخة والعجز والحاجة في المستقبل. كما ترتبط بالتهنئة والتمنيات المقدمة للعrsan الجدد "بالرفاه والبنين". وفي الطرف الآخر من هذه المنظومة القيمية الداعية، في أغلبها، إلى زيادة النمو السكاني ورفع معدلات الولادة، تقف في زاوية التنمية شواهد ووقائع عيانية وترتفع أصوات تحذيرية تطالب المرء "على قدِّ بساطك/لحافك/ حصيرك مدِّ رجليك!"، وتحذر الآباء مهما بلغ مستواهم الاقتصادي، من أن تنشئة الولد الواحد والعناية به وإطعامه وتربيته وتعليمه تستلزم هذه الأيام موارد مالية ومعنوية ونفسية ضخمة، فما بالك بالكلفة اللازمة لتنشئة جمهرة من الأولاد؟

وحين ننظر في الواقع الديمغرافي والوضع التنموي لبعض المجتمعات العربية- فإننا نستحضر النظرية القائمة التي طرحها توماس مالتوس منذ ما يزيد على مائتي سنة. ففي عام ١٧٩٨، نشر دراسته المسماة "مقالة حول مبادئ السكان"^(٥) التي انتقد فيها الدعوات والأفكار المنادية بزيادة السكان بصرف النظر عن موارد الغذاء التي كان يعتقد الأوروبيون أنها ستتوافر بكميات متزايدة آنذاك. وكان مما قاله أن أعداد السكان في أوروبا تتزايد بصورة مطردة، وبمعدل التوالي الهندسي: ١، ٢، ٤، ٨، ١٦، ٣٢، ٦٤، ١٢٨، ٢٦٥، في حين أن الموارد ومصادر الغذاء الطبيعية ثابتة نسبياً ومستقرة، وقد لا تزيد إلا بنسبة التوالي الرياضي الحسابي: ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ولا يمكن تطويرها وتوسيعها إلا بزيادة الأراضي المفلوحة الصالحة للزراعة. أما إذا استمر الوضع على ما كان عليه آنذاك، فإن المجتمعات الغربية مهددة بالمجاعة التي ستتصافر مع آثار الحروب والأوبئة لوضع حد للنمو الطبيعي للسكان.

من هنا، طرح مالتوس تنبؤاته المشهورة بأن المجموعات البشرية ستعيش في حالة من اليأس والجوع ما لم تمارس ما سماه "الانضباط الأخلاقي". وكانت الوصفة التي قدمها لمعالجة الازدياد السكاني البالغ تتمثل في أن يقلل الناس من الاتصالات الزوجية الجنسية. وقد بدأت المجتمعات الغربية منذ أوائل القرن التاسع عشر تدرك بصورة متزايدة الفجوة بين احتياجات السكان من جهة، وندرة الموارد من جهة أخرى. وربما كان الإقلال من النشاط الجنسي واحداً من أسباب انخفاض الإنجاب، ولكن ليس بناءً على نصيحة مالتوس، بل إدراكاً من الجميع لتعاظم تكاليف المعيشة، التي غدت كلفة إعالة الأطفال وتربيتهم هي العنصر الجوهرية فيها.

وربما لم تحظ مقولة مالتوس بالاهتمام آنذاك، غير أن النمو السكاني في المجتمعات الغربية اتخذ مساراً مختلفاً تماماً عما توقعه. إذ بدأت معدلات التكاثر بالانخفاض التدريجي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، بل إن المخاوف انتشرت منذ الثلاثينيات من القرن الماضي حول تساؤل معدلات النمو السكاني في المجتمعات الصناعية. إلا أن تصاعد نسب الولادة خلال القرن العشرين، أعاد آراء مالتوس قديماً من المصدقية والإقناع، مع اختلاف المبررات والأسباب. فقد تجاوز النمو السكاني في المناطق الأقل نمواً معدلات أكثر بكثير من الموارد المطلوبة لتغذية الناس. وتقول التوقعات الإحصائية المستقبلية التي وضعتها الأمم المتحدة إن أغلبية هذه الزيادة ستكون في دول العالم النامي. وتصدق في هذا المضمار الفرضية القديمة من أن ندرة الموارد وانتشار المجاعات سيلازمان التكاثر السكاني، إذ إن الزيادة الحادة في حجم السكان ستضع قيوداً صارمة على كل من البيئة الطبيعية والبنية التحتية المادية في كثير من بقاع العالم. كما أن النمو الاقتصادي وارتفاع مستويات المعيشة في الدول النامية، ومنها المجتمعات العربية، سيصابان بنكسات قوية من جراء ازدياد المتطلبات اللازمة للتكاثر المطرد، على الرغم من ضخامة المشروعات التنموية فيها.

وإذا استمرت الاتجاهات الحالية كما هي عليه دون ضبط أو توجيه، فسوف يخيم على هذه المجتمعات شبح النظرية المالتوسية، وتزداد المخاطر الجسيمة التي تتهدد المسيرة التنموية. ويصدق ذلك حين ننظر، على سبيل المثال لا الحصر، إلى المجتمع المصري الذي يضم الآن نحو ٨٧ مليوناً من البشر، يحتلون المرتبة الرابعة عشرة بين بلدان العالم من حيث عدد السكان. ذلك أن نسبة الزيادة السكانية السنوية فيه تمثل ١,٦٩% من الحجم الأصلي في السنة السابقة، وهي من المعدلات الأعلى في البلدان العربية، فيما

لا تزيد عن ١,١% في المكسيك، 0.82% في سنغافورة، 0.49%، 0.23% في كوريا و 0.16% في السويد^(٦).

منظومات قيمية متوارثة وكابحة للتنوير

ومع التأكيد مرة أخرى، على أن أيا من مظاهر التلكؤ الثقافي التي نتطرق إليها لا يمكن ولا ينبغي اعتباره السبب الأول أو المباشر لنشوء ظواهر أخرى معيقة للتنمية بأبعادها المختلفة، نتحول الآن إلى بعض المنظومات القيمية الكابحة للتغيير الإيجابي للمجتمع. فمن الافتراضات التي تتطوي عليها نظرية التلكؤ الثقافي وتقرعاتها، أن ثمة متلازمات Syndromes يترابط بعضها ببعض في العادة في أن واحد دون أن يعني ترابطها بالضرورة وجود علاقة سببية بين عناصرها، أو ترابطها بالضرورة. أو أن مكوناتها تتسجم أو يتوافق بعضها مع بعض. فمثلا تؤكد أدبيات التنمية الحديثة على ترابط إيجابي مطرد في المجتمعات النامية والآخذة بالنمو بين انتشار التعليم والتحصيل العلمي الفردي والجماعي من جهة، وتوافر فرص العمل والتشغيل وانخفاض معدلات البطالة في أوساط الشباب، فإن جانبا من هذه الأدبيات يشير إلى أن مدخل المعرفة هو الأساس في ردم فجوة التنمية. فإن جانبا من هذه الأدبيات يشير إلى أن ارتفاع المستوى العلمي للشباب، وهو عنصر أساسي في السيرورة التنموية، سيكون عاملا مؤثرا في الاستنارة الفكرية والقيمية فيما بينهم وعلى تغيير ملموس في العناصر المكونة لثقافتهم أو لثقافتهم الاجتماعية بالمقارنة مع تلك الموجودة لدى جيل آبائهم وأمهاتهم الذي لم يحظ بالمستوى التعليمي نفسه.

بيد أن بعض الدراسات والاستقصاءات الميدانية لا تؤكد مثل هذا الترابط بالضرورة، وقد تكشف لنا من بعض المفاجآت. فقد أجرى مركز الدراسات الاستراتيجية الأردني عام ٢٠٠٢ دراسة ميدانية موسّعة ومعقّدة لمدينة معان^(٧) التي ما زالت، منذ عام ١٩٨٩، تعتبر المدينة الأكثر توترا من الناحيتين الأمنية والاجتماعية في الأردن. وكنت مساهما رئيسيا في هذه الدراسة، إذ أجريت مسحا ميدانيا للتوجهات القيمية بين جيلين من أهل معان: جيل الآباء والأمهات الذين تجاوزوا الخمسين من العمر، وحصلوا على تحصيل علمي متواضع، وجيل الصبايا والشباب من طلبة جامعة الحسين في السنتين الجامعيتين الثالثة والرابعة من مختلف التخصصات، وكان من الواضح أن الجانب الأكبر من العينتين كان يحمل آراء ومفاهيم مختلفة بين الجيلين حول عدد كبير من القضايا مثل التسامح والإيمان الديني ونبذ العنف السياسي وأهمية المبادرة الشخصية. ولكن كان من اللافت أن نحو الثلث من المجيبين والمجيبات من عينتي الشيوخ

والشباب من الجنسين أعربوا عن قناعات متماثلة أو متقاربة إزاء مجموعة من الممارسات والمفاهيم القيمة المتوارثة، مثل الموافقة على تعدد الزوجات في أوساط الذكور وزواج الفتاة من رجل متزوج كضرة ثانية أو حتى ثالثة. كما أعرب نحو الثلث من المجيبين والمجيبات من الجنسين كذلك عن اعتقادهم بـ"ضرورة" امتناع الفتاة، أو توقفها عن العمل بعد التخرج أو الزواج ليكون الزوج المقبل هو المسؤول عن إعالة الأسرة. وكان من اللافت بصورة خاصة أن نسبة لا يستهان بها من عينة الشباب، ذكورا وإناثا، كانوا أكثر تشددا وتزمنا من الآباء والأمهات في مواقفهم من هذه القضايا.

وإن دل ذلك على شيء، فإنه يدل، من ناحية، على أن التغيير في المنظومات القيمة لا يحدث بين يوم وليلة، ولا بين جيل وجيل. والأهم من ذلك أن التغيير المادي التنموي، ممثلا بارتفاع المستوى المعرفي وشيوع التحصيل العلمي، لا يؤدي بالضرورة إلى تقبل أوسع لمتغيرات أو توجهات قيمة جديدة. وبعبارة أخرى، فإن الثقافة الاجتماعية قد تقف أحيانا في طريق التغيير الاجتماعي. ويمكن تأكيد الديمومة النسبية للمنظومة القيمة في جميع المجتمعات جيلا بعد جيل، على الرغم من عوامل التغيير المستجدة، بأن توريثها إنما يتم عبر التنشئة الاجتماعية من خلال العديد من المؤسسات النشطة، مثل العائلة، وعلاقات الرفقة والصدقة، والمؤسسات التعليمية والدينية ووسائل الإعلام والتوجيه الأخرى. غير أنه لا يمكن الجزم بأن ديمومة القيم التقليدية، مثل الإيمان بتعدد الزوجات أو عدم دخول المرأة سوق العمل، على الرغم من المدخلات التعليمية، سيفضي إلى إعاقة العملية التنموية بصورة عامة في الأحوال كافة.

العمل: بين البطالة المقنعة والعمالة الوافدة

كنا قد ألمحنا في موضع آخر إلى أن منطقة الخليج العربي ليست بعيدة تماما عن استمرار الفجوة بين المنظومة القيمة من ناحية، والسيروية التنموية من ناحية أخرى، على الرغم من الموارد النفطية لهذه البلدان. ولكن عندما ننظر إلى تلك الفجوة من زاوية أخرى، فإننا ننتبين أن هذه الفجوة قد تزداد اتساعا، وأن تلك المخاطر قد تزداد حدة بسبب تلك الموارد النفطية. وقد يتجلى ذلك في أوضح صورته في أن إنتاجية العمل productivity تضع وتبتدد من شيوع البطالة المقنعة بين أبناء البلاد بعد تحويل العمل المنتج بصورة تلقائية تقريبا إلى العمالة الوافدة. وقد شهدنا ذلك في بعض المجتمعات الأوروبية، ولأسباب مختلفة، عندما خصص جانب كبير من الأعمال والمهن اليدوية وغير الماهرة أو ما يسمى "الأعمال القذرة" dirty work إلى العمالة الوافدة أو المهاجرة أو المهجرة.

إن التراث الثقافي العربي الإسلامي حافل بثروة لا حدود لها من التوجهات والمنظومات التي تحضّ على العمل المنتج، وترغب فيه. وتحمل على التبطل. وتم هذه التوجهات القيمة طيفا واسعا من الأحكام القرآنية الكريمة المعروفة، وسلسلة من الأحاديث النبوية والأقوال المأثورة وحتى المقولات الشعبية التي تتراوح بين الحديث الشريف عن أن "الله يحب إذا عمل أحكم عملا أن يتقنه"، و"أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه"، مرورا بقول عمر بن الخطاب "إني لأرى الرجل فيعجبني، فأسأل: هل له من عمل، فإن قيل (لا) سقط من عيني"، وانتهاء بالمثل الدارج عن المرء الذي "يأكل خبزه بعرق جبينه".

لن نتطرق هنا إلى تفاصيل الثروة النفطية الهائلة المتعاضمة التي ما زالت تتمتع بها منطقة الخليج العربي منذ ثلاثينيات القرن الماضي، ولا إلى القفزات التنموية الاستثنائية الخارقة التي شهدتها، وما زالت، مجتمعات الخليج المعاصرة في شتى مناحي الحياة، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تنتفع بها، من خلال المعونات وتحويلات العمالة المغتربة مجتمعات عربية أخرى، وإلى حد كبير. كما تستفيد منها مجتمعات آسيوية عبر العمالة الوافدة منها إلى الخليج.

غير أن هذه الإنجازات التنموية المشهودة تشوبها وتخللها جملة من الأعراض والمظاهر التي لا تنسجم على الإطلاق مع القيم التي تعلي من أهمية العمل المنتج الجاد، وتحضّ على ممارسته وإتقانه. ولا يمكن هنا إنكار الدور الضروري الذي كانت وما زالت، تلعبه العمالة الوافدة، على اختلاف مصادرها أو خلفياتها الإثنية، في السيرورة التنموية الخليجية وفي مجالات الإدارة والأعمال الحرفية واليدوية ونقل الخبرات المهنية إلى القوى العاملة الوطنية.

وقد تصاعدت وتسارعت خلال العقود الأخيرة برامج السعودية، والتعمين، والتقطير، والتكويت والأمرته في أقطار الخليج العربي. غير أن العمالة الوافدة كثيرا ما تتحول إلى قضية إشكالية بين من يعلون من شأنها، ويبرزون دورها التنموي، من جهة، ومن يعارضون وجودها ويحدّرون من أخطارها، بل يتحدثون عن "احتلالها" لسوق العمل المحلي، ويطرحون، من جهة أخرى، خططا طموحة شبه مستحيلة للتحرك والتخلص منها وإحلال العمالة الوطنية مكانها^(أ). ومع الإقرار بمنجزات النهضة التنموية الخليجية، فإن المراقبين والمحليلين يتلمّسون ما لا حصر له من القيم المعاكسة التي كان ظهورها موازيا للإنجاز الاقتصادي. ولا يحتاج تبيان هذه القيم والنزعات المستجدة نسبيا إلى الكثير من الشواهد الميدانية

أو البيانات الإحصائية، فهي ماثلة للعيان مثلما أنها حديث الساعة في أوساط الخبراء الغيورين وحتى الإعلاميين في الخليج.

وتشمل، من جملة أمور أخرى، وبدرجات متفاوتة، بروز ظاهرة العزوف عن العمل الجدي المنتج في كثير من القطاعات في مجتمعات الخليج والمجتمعات العربية الأخرى "المنقعة"، والنزوع إلى العمل الدائم في القطاع الحكومي، مع تحاشي التوظف في مجالات أخرى. ورافق ذلك انتشار ظاهرة البطالة المقنعة والترهل الإداري في الجهاز الحكومي، وما ينطوي عليه ذلك من هدر صارخ للموارد وانخفاض في الإنتاجية مع تضائل الفرص لتحقيق الاستفادة القصوى من المواهب والخبرات الوطنية من أبناء البرد. كما تتمثل تداعياتها ونتائجها على المديين، المتوسط والبعيد، في تخلخل التركيبة السكانية وتآكل الهوية المحلية.

في هذا السياق، يهمننا صورة خاصة التركيز على ظاهرة البطالة المقنعة hidden/disguised unemployment وما يصاحبها نت ترهل إداري في القطاع الحكومي، ويستخدم لوصف هذه الظاهرة مصطلح طبي إداري مرگب باعتبارها حالة بيوروباثولوجية bureaupathology، أي أن لها صلة سببية باختلالات الإدارية في المنظمات الاجتماعية، وع شيوع هذه الظاهرة بدرجات متفاوتة كذلك، في أغلب أقطار العالم، فإن كثيرا من حكومات الأقطار الغربية والصناعية تشهد منذ عدة عقود تحركا متناميا لتقليص downsizing أعداد العاملين فيها من أجل ضبط الانفاق واختصار الإجراءات الحكومية. وقد تلجأ إلى ذلك المؤسسات والشركات التجارية التي تواجه ضائقة مالية. إلا أن هذه الظاهرة ما زالت شائعة على نطاق واسع في حكومات الخليج التي تزرع تحت أعداد ضخمة من العاملين الذين لا حاجة فعلية لهم، وقد وظفوا في الأجهزة الحكومية إما للمساهمة في الحد من الفقر، أو للاسترضاء، أو بالواسطة، أو لأن هؤلاء يرفضون التوظف في القطاع الخاص، وبخاصة في المجالات الحرفية أو اليدوية والفنية، ويفضلون العمل مع الحكومة لما ينطوي عليه ذلك من الامتيازات ودلائل الواجهة الاجتماعية. وربما يعزّر هؤلاء دخلهم من العمل مع الحكومة بأعمال ومشروعات تجارية خاصة يقومون بها.

ويعرض لنا أحد التقارير التي نشرت مؤخرا⁽⁹⁾ جانبا من هذه الحالة في سلطنة عمان - وهي حالة قد نجد أمثالها في أقطار خليجية وعربية أخرى.

وبشير التقرير، بالرجوع إلى الكتاب الإحصائي السنوي العماني لسنة ٢٠١٢م إلى أن إجمالي موظفي الحكومة بلغ ١٤٨ ألف موظف من القوى العاملة الوطنية حتى نهاية عام ٢٠١١. وبما أن عملية التوظيف في القطاع الحكومي تواصلت على مدى السنتين الماليتين ٢٠١٢ و ٢٠١٣، فإن من المتوقع أن يرتفع عدد المواطنين العمانيين في المؤسسات الحكومية إلى أكثر من ١٨٠ ألف موظف في نهاية عام ٢٠١٣. وفي موازنة السلطنة للسنة المالية ٢٠١٣، فإن فاتورة الرواتب لموظفي القطاع الحكومي ارتفعت إلى نحو أربعة مليارات ريال. وبما أن تقديرات جملة المصروفات الجارية في الموازنة بلغت ٨,١٢٥ مليار ريال، فإن رواتب موظفي الحكومة تمثل ٥٠% من جملة مصاريف الموازنة لتلك السنة المالية. ويرى التقرير أن الترهل الإداري في الأجهزة الحكومية يعود إلى عدد من المسببات من بينها: وجود مزايا عمل مشجعة في القطاع الحكومي وعدم توفرها في القطاع الخاص كالراتب وسهولة وطبيعة العمل واستقراره وضمان نهاية الخدمة؛ وتفضيل تشغيل القوى العاملة الوافدة على تشغيل القوى العاملة الوطنية في منشآت وشركات القطاع الخاص لأسباب الإنتاجية والربح؛ وعدم توفر فرص عمل بالتوازي مع نمو أعداد القادمين الجدد إلى سوق العمل الخاص بالقطاع الخاص. وتؤدي هذه العوامل كلها إلى تطّوع القوى العاملة الدائم للتعيين في القطاع الحكومي مهما طال انتظارهم. ولا يشير التقرير إلى الخسائر والأضرار التي قد تقضي إليها هذه الظاهرة، بل يرى أنها مبررة ومسوغة أخلاقياً، "إذ أن من واجب الحكومات لرعاية مواطنيها أن تكفل لهم حق العمل والعيش الكريم من خلال توظيفهم في مؤسساتها كجزء من الجهد الحكومي لتوفير فرص العمل عندما تتزايد أعداد الباحثين عن عمل، وإن كان ذلك يشكل إنفاقاً مالياً، غير منتج، من خزانة الدولة ويؤسس لوجود أعداد إضافية من الموظفين لا عمل لهم". بيد أنه يشيد ببرنامج دولة الكويت الذي تضمن معالجة لظاهرة الترهل الإداري من خلال إعادة هيكلة القوى العاملة لتصحيح اختلالات سوق العمل المحلي وتغيير مسارات التوظيف لدى المواطنين من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص ودعم وتشجيع القوى العاملة الوطنية على العمل في الجهات غير الحكومية، وذلك من خلال حملات إعلامية مختلفة.

ملاحظات ختامية

ناقشت هذه الورقة البحثية جوانب من ظاهرة التلكؤ الثقافي التي تشير إلى الفجوة أو التناقض بين جملة من المنظومات القيمية الثقافية التقليدية التي توجه أنماط السلوك والممارسات في المجتمعات العربي أو

قطاعات منها من جهة، ومظاهر التنمية المتحققة في مجالات الحياة المادية العيانية الملموسة اقتصاديا وتعليميا وتكنولوجيا من جهة أخرى. وتبين المناقشة أن المفارقة بين تلك المنظومة القيمية ومنجزات العملية التنموية تطرح تحديات اجتماعية جدية قد يسفر استمرارها عن أزمات عظيمة الخطر مثل الانفجار السكاني، أو متلازمة الفقر/ البطالة المقنعة/ الهجرة الإقليمية والدولية.

إن أدبيات العلوم الاجتماعية المعاصرة تحفل بحشد هائل من الاستراتيجيات والخطط والبرامج التي ترمي إلى مواجهة هذه التحديات وتذليل بعض المشكلات الناجمة عن ظاهرة التلكؤ الثقافي، وتجسير الفجوة بين القيم التقليدية الإيجابية وتحقيق المنجزات التنموية. وتتراوح هذه الاستراتيجيات بين خطط التنمية الكلية الشاملة الطويلة الأمد والبرامج الوقائية العلاجية الجزئية المحددة.

ولا شك في أن مواجهة هذه التحديات تتطلب برامج عمل استراتيجية تتفقد مرحليا بالتنسيق بين القطاعين العام والخاص. وقد يستلزم ذلك:

- تأسيس آلية مستدامة لتوفير فرص العمل في منشآت وشركات القطاع الخاص سواء بالتنفيذ الفعلي لبرامج التوظيف والإحلال أو بفرص العمل الجديدة التي توفرها المشروعات القائمة وتوسيعها، وأن يُصبح للعمل في القطاع الخاص مزايا تفوق مزايا الوظائف الحكومية من حيث الأجور وضمان نهاية الخدمة؛
- تعزيز مناهج التعليم بمراحله كافة للإعلاء من قيمة العمل وحفز الهمم وإذكاء روح المبادرة والطموح الفردي في أوساط خريجي المستقبل لتقبل العمل الحر، بالتوازي مع التأهيل النوعي المتخصص، تمهيدا لدخول المواطن إلى سوق العمل بالكفاءة الإنتاجية والتأهيل العلمي المناسب؛
- تصحيح اختلالات سوق العمل المحلي لتغيير مسارات التوظيف لدى المواطنين من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص بدعم وتشجيع القوى العاملة الوطنية للعمل في الجهات غير الحكومية من خلال حملات توعوية وتوجيهية مختلفة وبرامج إذاعية وتلفزيونية وصحفية؛

- إعداد دورات تدريبية متخصصة، مع المساهمة في تكاليفها، لتأهيل الباحثين عن عمل وتطوير قدراتهم بما يتوافق واحتياجات سوق العمل، وتوفير فرص وظيفية لهم، ودعمهم بالمشورة والإرشاد الوظيفي لتحديد مسارهم الوظيفي بما يتوافق مع خبراتهم ورغباتهم؛
- تصميم وتنفيذ برامج لدعم المبادرين الراغبين بالعمل في مجال المشروعات الصغيرة بتقديم خدمات استشارية مجانية في مجال دراسات الجدوى وتوفير بيانات ومعلومات حديثة عن أسواق العمل، وعقد دورات تدريب متخصصة في مجال إنشاء وإدارة المشروعات الصغيرة.

هوامش

(¹) Ogburn, William F. *Social change: With Respect to Cultural and Original Nature*. Oxford England: Delta Books, 1966.

(²) Weber, Max. *Essays in Sociology*. Translated by H. H. Gerth and C. Wright Mills. New York, Oxford University Press, 1946. P. 59.

(³) غدثر، أنتوني. *علم الاجتماع* (ترجمة فايز الصيّاغ)، مؤسسة ترجمان/المنظمة العربية للترجمة. بيروت ٢٠٠٦.

(⁴) انظر: «الحياة» "النمو السكاني في دول الخليج يستهلك مواردها النادرة"، ٣٠ يونيو/ حزيران ٢٠١٥.

(⁵) [Malthus](#), Thomas, *An Essay on the Principle of Population and Other Writings*. Penguin Classics 2015

(⁶) النمو السكاني (% سنويا) هو معدل النمو الأسّي لعدد السكان محسوباً في منتصف السنة من السنة "t-1" إلى "t"، معبراً عنه كنسبة مئوية. والبيانات مستقاة من: (١) شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة - التوقعات السكانية العالمية، (٢) شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة= تقرير إحصاءات السكان والإحصاءات الحيوية (عدة سنوات).

(⁷) معان: أزمة مفتوحة. مركز الدراسات الاستراتيجية. الجامعة الأردنية، عمان ٢٠٠٣.

(⁸) انظر، على سبيل المثال: جمال خاشقجي. *احتلال السوق السعودي*. مدارك للنشر. الرياض. ٢٠١٣. ويدعو المؤلف في هذا الكتاب إلى تحرير السوق من الاعتماد على العمالة الأجنبية حتى ولو أدى ذلك إلى الفوضى وتعطل المصالح. ولكنه يرى أن ذلك سيكون مرحلة مؤقتة و"فوضى خلاقة يتبعها الرخاء والسعادة وتوفر الوظائف"، إذ سيضطر السعودي إلى استئناف العمل بعد أن يتحرر من الإدمان والاعتماد على العمالة الوافدة.

(⁹) د. محمد رياض حمزة "الترهل الإداري من وجهة نظر اقتصادية" *جريدة عُمان*. ١٨ سبتمبر ٢٠١٥.
<http://omandaily.om/?p=23062>